

# أساليب وطرق تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية

# ١- مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية :

قبل أن نبدأ الحديث عن تحليل السياسة ، يمكننا القول أنه على الرغم من أن كل فرد تقريبا تكون له وجهة نظر خاصة عن السياسات وعن العمليات التي تشكلها إلا أننا لا يمكن أن نعتبر ذلك الفرد محلا سياسيا ، فتحليل السياسة باعتباره

## تخصصا دقيقا حديث النشأة فإنه يندرج تحت

(مظلة العلوم الاجتماعية بصفة عامة ) ، بالإضافة إلى أنه يدخل ضمن كل من علم الاقتصاد ، علم الاجتماع ، وعلم السياسة

ويستخدمه (علماء الاقتصاد) لدراسة تأثير السياسات الاقتصادية المختلفة على أشكال الحياة في المجتمع ،

بينما يستخدمه (علماء السياسة) لدراسة تأثير سياسات الحكومات ونظم الحكم على النواحي الاقتصادية للمجتمع والحياة الشخصية للمواطنين .

أما علماء الاجتماع فمن خلال علم الاجتماع السياسي يستخدمون تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية لاستطلاع الكيفية التي تؤثر بها تلك السياسات على النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات .

ولقد تطورت عملية تحليل السياسة نحو العمل المتكامل المنظم، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الخلفيات الأكاديمية للمحللين السياسيين ، وأصبح هناك تداخل بين مناهجها وأسسها المعرفية ، مما يجعل من الصعوبة وضع تعريف محدد ودقيق لعملية تحليل السياسة ذاتها

**و سوف نعرض لبعض التعاريف حول مفهوم تحليل السياسة**

**و يمكننا أن نعرف " تحليل السياسة "** بأنه صياغة لبعض الآراء والأفكار التي تتطور لتصل إلى أوضاع مهنية .

**\* وإذا تحدثنا عن ماهية " تحليل السياسة "** فإننا نستطيع القول إن تحليل السياسة يعد بمثابة صياغة لبعض الآراء والأفكار التي يقوم بها المحللون السياسيون ، ومن ثم تستخدم توصياتهم وتوجيهاتهم الناتجة عن تحليلاتهم السياسية للتأثير في صياغة السياسات .

\* ولقد عرف " ونير - فيننج " **تحليل السياسة بأنه**

( عملية يتم من خلالها تزويد العميل بالتوجيهات فيما يتعلق بالقرارات العامة والاستفادة من القيم الاجتماعية ).

\* وتشير عملية التحليل السياسة إلى استخدام مجموعة من المهارات الفنية لوصف وتقدير التأثير في السياسات الاجتماعية ، **وكذلك تشير إلى وجهة النظر المتعلقة**

بما يجب أن تفعله الحكومة ، وأن ذلك يعتمد على تقدير الأوضاع والظروف والتدخلات المحتملة للوصول إلى أوضاع أفضل .

ومن ثم يمكن وضع :

أ - بعض الآراء والأفكار . **تعريف إجرائي لعملية تحليل السياسة في الآتي**

ب - مصاغة بصورة مكتوبة في صورة توصيات وتوجيهات ، تشريعات ، قوانين .

ج - توصل إليها المحللون السياسيون والمتخصصون من ذوي المهارات الفنية العالية

د - نتيجة تحليلاتهم للسياسة من خلال (وصف وتحديد تأثيرها في السياسة الاجتماعية أو غيرها من السياسات )

هـ - من خلال تقديرهم (للأوضاع والظروف والتدخلات المحتملة ، والقيم الاجتماعية السائدة )

و - والتي قد تفيد في (تقييم سياسات قديمة ، أو صياغة سياسات جديدة أو اختيار حلول سياسية جديدة )

ز - يتم من خلالها تزويد المتأثرين بها (بالتوصيات والتوجيهات) وكذلك تزويد الحكومة بما يجب أن تفعله للوصول إلى أوضاع أفضل للناس المخاطبين بهذه السياسات في بيئاتهم الاجتماعية .

## ٢ - أهمية تحليل السياسة الاجتماعية :

- أ - قد تساعد عملية التحليل السياسية على تجنب (النتائج غير المرغوبة) والتي تعرقل عملية التنمية ، ويعد تحليل السياسة الاجتماعية طريقة للتعامل العقلاني مع هذه الآثار أو النتائج .
- ب - قد تساعد التوجيهات والتوصيات الناتجة عن تحليل السياسات في التأثير على (صياغة سياسات أخرى جديدة) كما أن نتائج تحليل السياسة تدخل ضمن العناصر التي تستخدم في صياغة و(وضع وتقويم وتعديل) أو تغيير السياسات على كل المستويات الحكومية والخاصة ، كما توضح لنا كيف أن هذه التغيرات تنعكس وتظهر من خلال كل أوجه الحياة الحديثة
- ج - من خلال عملية تحليل السياسة نستطيع كشف النقاب عن (الدوافع أو الأهداف الكامنة للسياسة) من خلال وثائقها ( كافة التشريعات ، والتقارير ، والنظم ، والقواعد ، ومشروعات القوانين أو القوانين ) .

### ٣-المهارات والمعارف التي يجب أن يتزود بها محلل السياسة :

وبناءً على ما سبق إيضاحه ، فإن تحليل السياسة يتطلب معارف  
ومهارات متخصصة ومن بينها ما يلي :

١- القدرة على **الاتصال** ، وجمع وتنظيم المعلومات إذا ما تم تحديد الوقت والوسيلة .

٢ - القدرة على تقديم **تصورات** فيما يتعلق بدور الحكومة في الشؤون الخاصة

٣ - المهارات **التقنية** .

٤ - الإلمام ب**الإحصائيات** والاقتصاديات في جمع وتفسير البيانات ه  
- اكتساب المعارف المتعلقة بالأنشطة السياسية والقدرات  
التنظيمية فيما يتصل بالموضوعات السياسية .

- ٦- هذا بالإضافة إلى إطار عمل أخلاقي ليرشد ويوجه من يقوم بتحليل السياسة
- ٧ - المعرفة الضرورية للممارسة المهنية من جهة السياسة والمتعلقة بقياس تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية وغيرها على طرق وأساليب الممارسة المهنية
- ٨ - القدرة على تحليل السياسة والتغيرات التي تطرأ على السياسات كجزء من ممارسة السياسة ، ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يحلل تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية المختلفة الموجودة بالمجتمع على العملاء ويستدعي هذا
- ضرورة معرفة كيفية جمع البيانات أو المعلومات اللازمة لإجراء هذا التحليل .
  - كيفية عرض نتائج تحليل السياسات " بما في ذلك الخيارات المتاحة " .
  - تحرير أو تدوين الملاحظات الخاصة بتحليل السياسات .

# المعرفة بالسياسات والمدافعة :

- من الأهمية بمكان أن يعرف الأخصائي الاجتماعي جيداً كيفية
- وطرق المدافعة والتوقيت المناسب لإجرائها ، وبالضرورة يجب أن يلم بكيفية جمع البيانات وتحليلها ، وبضرورة معرفته بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ لأي إستراتيجية

## □ ومن تلك الطرق :

- ١- طرق المدافعة التشريعية أو السياسية ، تركز غالباً على المدينة أو الدولة أو على المستوى الفيدرالي أو القومي ، وتسعى لإجراء تغيير تشريعي لقضايا ومشكلات موجودة ومؤثرة على المستوى القومي ومن ثم يجب أن يمتلك الأخصائي الاجتماعي المعرفة بالنظم التشريعية الموجودة بالمجتمع . والمقدرة على تعبئة وحشد الجهود والرأي العام تجاه قضية أو مشكلة محددة.

□ ٢- طرق المدافعة القانونية - فالكثير من مشكلات تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية ترتبط بجوانب قانونية ، لذا يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يلم جيداً بالتشريعات والقوانين الخاصة بترجمة السياسة الاجتماعية ووضعها موضع التنفيذ .

□ ٣- المعرفة المهنية بطرق البحث والتقييم والتقدير وتستخدم هنا لتقدير حاجات العملاء . ففي السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بالجانب البحثي وبالاعتماد على نتائج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية بطريقة علمية ، كأحد مكونات الخدمة الاجتماعية المهنية .

## ٤- طرق تحليل السياسات :

تحليل السياسات يتضمن عدداً كبيراً من المهارات (لأن جذور تحليل السياسات يعود إلى العديد من التخصصات) ، لذا نجد أن هناك العديد من طرق التحليل ، ولكل طريقة مركزها وأغراضها .

وفي الغالب فإن كل طريقة من طرق البحث العلمي تستخدم في وصف وشرح وتحليل السياسات وتأثيراتها ، وإلى حد ما فإن تحليل السياسة لا يستند إلى نظرية علمية أو منهجية خاصة به ، ولكنه يعتبر (مجالاً حديثاً) نشأ من خلال احتياجات الدراسة أو البحث ، وليس من خلال أي نظرية علمية أو طريقة من طرق البحث كما أن تحليل السياسة من الممكن أن يدرس (سياسة واحدة أو يقارن بين سياسة وأخرى) أو يصوغ ويشكل المحتويات المستقبلية للعديد من التغيرات السياسية المختلفة . كما أن تحليل السياسة من الممكن أن يقتصر (على تناول مرحلة واحدة من مراحل التطور السياسي ، أو أنه ينظر إلى كل مراحل صنع السياسة) .

وفيما يلي مراجعة لغالبية المناهج البارزة والهامة المستخدمة في تحليل السياسة أو وصف وتحليل ومقارنة السياسات :

## أ- تقدير الاحتياجات :

تقوم السياسات الاجتماعية بتحديد المشكلات الاجتماعية ، وحتى تحدد المشكلة تحديداً دقيقاً أو تقدر نتائج التحسين ،

فيجب أولاً أن يحدد المحللون السياسيون كلاً من (طبيعة ومجال ومدى حدوث المشكلة )

فهم يقوموا بتقدير مدى الحاجة ، بطرق متعددة ومن خلال مناهج مختلفة ،  
حيث يحصلون على المعلومات المتعلقة بمدى حدوث المشكلة من خلال

(المعلومات الموجودة في الكتابات المنشورة وغير المنشورة ، وكذلك من البيانات الأساسية المستقاة من الإحصاءات الرسمية ، أو المسوح ، أو دار المحفوظات ، أو من خلال المقابلات مع الخبراء والمتخصصين ) .

ويمكن للمحللين السياسيين أن يستخدموا مثل هذه المعلومات في وصف الوضع الحالي للاحتياجات ومحاولة التنبؤ بالاحتياجات المتوقعة .

## ب - تحليل التكلفة والفائدة :

ولقد تطور هذا النموذج بدرجة كبيرة على يد (علماء الاقتصاد) ويحاول هذا النموذج ربط التكاليف المباشرة وغير المباشرة للسياسات والبرامج الاجتماعية بالفوائد المباشرة وغير المباشرة. ومن النقد الموجه إلى هذا النموذج ، أنه يتطلب أن تحسب كلاً من تكاليف وفوائد السياسات والبرامج الاجتماعية بشكل عملي ونقدي ، وهذا من الصعب تحقيقه ، لأن المحللين السياسيين غالباً ما يكونون غير قادرين على تزويدنا بالعدد المناسب والدقيق للتكاليف الحقيقية اللازمة - مثلاً - للاحتفاظ بالحياة وتدعيم الأسرة ، أو مساعدة الطفل على الاحتفاظ بالحياة الكريمة .

## ج- تحليل الفاعلية والتكلفة :

وينظر هذا النموذج إلى (تكاليف السياسات المختلفة) التي من خلالها تتحقق النتائج السياسية المطلوبة ، وعلى عكس النموذج السابق ، فإن هذا النموذج لا يتطلب سك العملة للفوائد المنتظرة من كل سياسة وبالرغم من أن المحللين السياسيين لا يكونون على علم بالقيمة الحقيقية للتكاليف ، إلا أنهم يستطيعون المقارنة بين السياسات

والبرامج واختيار السياسة أو البرنامج الذي يحقق النتيجة المطلوبة بأقل التكاليف ، أي كانت القيمة النقدية المتوقعة .

## د- دراسة النتائج :

- وهنا نستطيع تقييم (فاعلية السياسة ) بدون معرفة تكلفة السياسة
- ومن الممكن أن يستخدم هذا النموذج في مقارنة فعاليات الاختيارات
- السياسية المختلفة ، وباستخدام التصميمات البحثية التجريبية وشبه
- التجريبية التقليدية يستطيع المحللون السياسيون تقييم مدى التأثير
- المطلوب من التدخل السياسي في المشكلات الاجتماعية التي
- يتعاملون معها ، ومناقشة النتائج بطرق متعددة ومختلفة ومنها :
- أ- استخدام المقاييس الاجتماعية والنفسية للأفراد .
- ب - اختياراً لاتجاهات المتعلقة بالموشرات الاجتماعية
- مثل : الفقر ، الجريمة ، معدلات وفيات السكان .... الخ .
- ج- دراسة سلوك الجماعات والمنظمات .

## هـ - دراسة الحالة :

فمن الممكن أن نضيف العديد من دراسات السياسات الاجتماعية وكأنها دراسات حالة مقارنة ، **ودراسة الحالة تتضمن** ( الوصف المفصل والمنظم والتحليل الدقيق لعملية تشكيل وأداء وتقييم السياسات الاجتماعية ،

### ومن أمثلة دراسات الحالة مايلي :

- \* تحليل مبادرة الحرب ضد الفقر .
- \* تحليل عملية توزيع الدخل .
- \* تحليل جهود الأمم في رعاية الطفل والأسرة .
- \* تحليل أثر تجارة المخدرات على سياسة مكافحة الجريمة على المستوى القومي
- وكما هو الحال مع أي نماذج أو مناهج أخرى ، فإن جودة النتائج تتوقف على جودة البيانات المستخدمة ، بما يؤدي إلى فهم نتائج تحليل السياسة .

## ٥ - نماذج تحليل السياسة الاجتماعية :

- ج - نموذج جيل **David G.Gill**: ولقد وضع مجموعة من الأبعاد أو العناصر التي في ضوءها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على اتجاهات السياسة الاجتماعية في المجتمع تتبلور في الآتي :
  - **البعد الأول** : مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية ( من حيث طبيعتها وخطورتها بالمجتمع ).
  - **البعد الثاني** : التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية ( الجماعات المستهدفة بالدراسة ، شروطها ، الاتجاهات المتبعة لها ) .
  - **البعد الثالث** : الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية أو استنتاج العمليات الرئيسة ( التغيرات المادية وغير المادية التي أحدثتها لدى الأفراد والجماعات وآثارها )
  - **البعد الرابع** : التعرف على آثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضع وتنفيذ السياسة . ( وهي الجماعات المحيطة مثل جماعة الضغط والمصالح )
  - **البعد الخامس** : وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية ( إما إضافة سياسة جديدة أو تعديل في السياسة القائمة )
  - وهذه العناصر الرئيسة العامة التي قام عليها بناء نموذج جيل .

ومن خلال الطرح النظري السابق ، أمكن استنباط بعض

□ الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند دراسة وتحليل عملية سياسية ومنها :

□ أ- من الأهمية بمكان أن ندرس ونحلل السياسة من خلال (السياق العام) الذي وضعت أو صيغت خلاله ، بمعنى أن لا نعزل السياسة الموضوعية عن سياقها

□ ب - التركيز إلى دراسة و(تحليل الجزئيات أو القرارات الفرعية) الموصلة لعملية السياسة مع ملاحظة أنه من الصعوبة بمكان أن نقرر مدى استاتيكية أو مرونة قرار ما  
□ في التأثير على السياسة .

□ ج- أن صناع السياسة قد يغفلون السياسة الموضوعية بإطار (يخفي النوايا أو المقاصد الحقيقية من ورائها بحيث يُصعب ذلك من عملية تحليل أو تقييم تلك السياسة ، كما أن بعض السياسات قد يكون لها أغراض أو أهداف رمزية ، كما أن أهدافها قد تتلخص في اتخاذ إجراءات محددة وليس مواجهة قضايا أو مشكلات معينة .

د- أنه في بعض الأحيان قد لا تعبر السياسات بالضرورة أو الوضوح عن البيئة أو المجتمع المخاطب بها ، لكن قد تكون معبرة عن رؤى صناعها ( بناء قوة ، نخبة ، جماعات مصالح ،

هـ- أن عملية السياسة عملية (ديناميكية غير مستقرة على حال تراعي دوماً التقلبات أو التغيرات أو الظروف الجديدة التي تؤثر على صناعها .

قد يأتي التطبيق الفعلي للسياسات (بآثار أو نتائج مغايرة) تماماً لما يراه أو يتوقعه واضعو السياسة

ز- أن يراعي محللو السياسة جيداً (الأهداف الخفية أو النوايا الكامنة) وراء دراسة وتحليل السياسات المطبقة فعلاً .

ح- أن ثمة اختلافاً بين المناطق المحلية من حيث (تطبيقها للسياسات أو قياس نتائجها) .

## ٦- الأخصائيون الاجتماعيون وممارسة تحليل السياسة :

□ - لم يبدأ الاهتمام بقضية ممارسة السياسة أو مشكلاتها إلا في السبعينات على أيدي علماء الاجتماع الأمريكيان وبصفة خاصة ، عندما بدأت الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة في السياسة تحليلاتها في التعرض لممارسة السياسة ، ورغم اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية ، إلا أنها في النهاية لم تولِ عملية ممارسة السياسة الاهتمام الكافي

□ - وربما يعزى ذلك لأسباب منها :

□ ١- أن للأخصائي الاجتماعي اعتقاداً راسخاً بأنه جزء لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية وأن عملية **الممارسة شيء طبيعي** لا يستدعي تركيز الاهتمام عليه

٢- أظهرت الدراسات التي أجرتها الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بأمريكا بأن عدداً لا بأس به من الأخصائيين الاجتماعيين **يعملون بصورة** مباشرة أو غير مباشرة في مكاتب أو إدارات تابعة للسلطات التشريعية ، ومن ثم فهم راضون تماماً عن دورهم في صياغة السياسة

٣- ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة أجراها مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية بأمريكا وغيرها من الدراسات أن هناك قصوراً شديداً في تعليم الخدمة الاجتماعية تجاه تحليل وممارسة السياسة ، وخاصة أن هناك ما يؤكد على أن زيادة تدريب هؤلاء الذين يمارسون السياسة سوف يأتي بنتائج طيبة على آثار السياسة ونواتجها النهائية .

٤- أوجه القصور نجدها في تناول الدوريات أو المجالات العلمية المتخصصة في قضايا ممارسة وتحليل السياسة ، حيث اتضح من دراسة أجريت حول تلك الدوريات والمجلات ندرة الموضوعات حول ممارسة السياسة ، وتركيزها جميعاً على التحليلات والدراسات النظرية

٥- ومن الصعوبات التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية نحو إرساء وجود لها عند ممارسة

السياسة ، ميل المهنة ذاتها للتركيز فقط على المعرفة دون الاهتمام بالأساليب

ما الذي يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية في مجال ممارسة وتحليل السياسة بوجه عام  
والسياسة الاجتماعية بوجه خاص ؟

لا يزال هناك الكثير الذي يمكن أن تقدمه مهنة الخدمة الاجتماعية

في هذا المجال ، حيث نلاحظ أنه :

- 1- هناك اهتماماً متزايداً من جانب الأخصائيين الاجتماعيين **لتقلد المناصب القريبة** من صناعة السياسة ، وليس هذا قاصراً على أمريكا فقط ولكن هذا ما نشاهده في مصر ، سواء في الأحزاب السياسية ، أو المجالس الشعبية سواء المحلية ( قرى - مراكز - محافظات ) أو في مجلس الشعب والشورى .
- 2- على الرغم من أن دراسات ممارسة السياسة وتحليلاتها قد تبوأ مركز الصدارة في اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية حديثاً ، ورغم أنها لم تصل بعد للمستوى المطلوب مع الممارسة الفعلية ، إلا أن (تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية) ، **وإدخال مادة ممارسة السياسة** سوف يساعد في النهاية على تخريج ممارسين جيدين للسياسة مما ينعكس في نهاية الأمر على السياسة الاجتماعية برمتها

٣- من خلال اهتمام الخدمة الاجتماعية بالأساليب بجانب اهتمامها بالمعارف النظرية حيث إن المهنة في حاجة ماسة للبحث عن (مناهج تطبيقية جديدة لممارسة السياسة لذلك ينبغي اقتناص الفرصة لزيادة مستوى تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على ممارسة السياسة ، واكتشاف الأساليب التي تساعد على ذلك

٤- ينبغي تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية على كيفية ممارسة ( تطبيق ) السياسة وألا تتقيد عملية الممارسة بالسياسة الاجتماعية فقط ، بل ربط ذلك بأي أفكار جديدة أو مبادرات خلاقة .

٥ - على ممارسي السياسة من الأخصائيين الاجتماعيين أن يستغلوا ( قدراتهم العقلية والفكرية وتطويرها في تفهم المشكلات التي تواجههم والعمل على حلها وخاصة أنهم يمتلكون أدوات ومبادئ فكرية يمكن أن يستندوا إليها أثناء الممارسة السياسية ، وأن يتجنبوا الجمود القيمي ، بمعنى أن الأخصائي الممارس من المرونة بحيث لا يقيد ذاته ويكون أسيراً لنسق قيمي معين مع الاهتمام بصفة خاصة بالمهارات الشخصية والفردية لهؤلاء الممارسين .

٦- أن تراعي مهنة الخدمة الاجتماعية وجود أساس منظم وثابت لممارسة السياسة للمهنيين من أبنائها سوف يقود حتماً لزيادة عدد ممارسي السياسة المتخصصين في ذلك المجال

٧- أن التخطيط الاجتماعي وهو أحد المواد التي تدرس لطلاب الخدمة الاجتماعية، وأحد المجالات الهامة في صنع وتطبيق السياسة العامة والسياسة الاجتماعية بصفة خاصة، يحتاج إلى بعض التحليلات السياسية، لكونه أشمل وأعم من تحليل السياسة.

حيث أن التخطيط يتضمن كلاً من : تعريف المشكلة - التطور المقترح ، صناعة القرار ، تخطيط وتصميم البرنامج، والتقييم النهائي ، ومن الممكن أن يستخدموا مهارات تحليل السياسة في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط ، من ثم ، فإنه من الصعوبة أن نضع خطأً فاصلاً بين المخطط الاجتماعي والمحلل السياسي .

٨- أن غالبية المهنيين ممن يقوموا بتحليل السياسة تكون لديهم خلفيات في مجال العلوم الاجتماعية كما تكون لديهم اهتمامات خاصة في بعض مجالات الدراسة ، ومن ثم تضم قائمة المحللين السياسيين كلاً من علماء الاقتصاد ، السياسة ، المؤرخين ، وعلماء النفس والاجتماع ، والمخططين الحضريين والأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين ، كما أن هناك من يعملون من الفئات السابق ذكرها من المهنيين في وظائف إدارية وإشرافية يقومون بعمل تحليل السياسة كجزء من طبيعة عملهم .

٩- وعلى الرغم من أن اهتمام الخدمة الاجتماعية جاء حديثاً بالسياسة الاجتماعية ، والتخطيط الاجتماعي وتحليل السياسة ، إلا أن الأخصائيين الاجتماعيين ساهموا في تطوير هذه المجالات حتى ولو كان ذلك قد تم على أساس محدود .

١٠- يشترك الأخصائيون الاجتماعيون في وضع السياسة الاجتماعية وتحليلها ولو حتى عن طريق غير مباشر ، حيث يشتركون ومنظماتهم المهنية التي يعملون بها في كل مراحل وضع السياسة ، وفي محاولة التأثير في اتجاه الأحداث .

١١- كما أن الأخصائيين الاجتماعيين من الممكن أن يؤثروا في السياسة الاجتماعية وذلك لاعتمادهم على رؤية الواقع من خلال أدوارهم كخبراء ، كباحثين ، كمدافعين ، كجماعة ضغط ، كمنظمين للمجتمع ، كمخططين ، كمعالجين ، كما أن بعض الأخصائيين قد ساهموا في هذا الميدان الناشئ ، والآخريين عملوا على تطوير اتجاهات البحث في الخدمة الاجتماعية وتوجيهه نحو السياسة الاجتماعية على اعتبار ممارسته للسياسة

١٢- أنه يتوافر ولحسن الحظ - العديد من الأرضيات المشتركة بين الخدمة الاجتماعية وممارسة وتحليل السياسة بشكل عام ، والسياسة الاجتماعية بوجه خاص ، وهذا شيء هام بالنسبة لمستقبل الخدمة الاجتماعية كمهنة .

١٣ - تحليل السياسة وسيلة يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون لتحسين السياسات الاجتماعية ، وكذلك فإن تحليل السياسة أحد الطرق الهامة التي تجعل أصوات المهنة والعاملين فيها وأصوات عملائهم مسموعة بين الآخرين .

ومن خلال طرق الخدمة الاجتماعية سواء التي تتعامل مع الأفراد أو الجماعات أو التي تتعامل مع المجتمع ، يستطيع ممارسوها تشجيع عملية المشاركة في صنع القرارات ، لصنع سياسة صريحة وواضحة تمثل حاجات الناس في مجتمعاتهم ، وتشجيعهم على كيفية المشاركة بقوة في المنظمات والمؤسسات المجتمعية مع الأخذ في الاعتبار المحافظ على الممارسات الديمقراطية كأساس جيد لصنع السياسة ،

مع ترسيخ مفهوم أن ( صناعة السياسة ليست عملية تتم في المستويات العليا فقط ) وإنما هي محصلة للتشاور والتفاوض والتشابك بين كافة المستويات المجتمعية .

وهكذا تعمل الخدمة الاجتماعية كمهنة عامة تحت مظلة السياسات الاجتماعية ومن أجل أن يكون الأخصائي الاجتماعي عضو مشارك في عمليات اتخاذ القرار ، يحتاج الأخصائي الاجتماعي إلى تنمية وزيادة المهارات اللازمة لتحليل وتقييم وتنفيذ السياسة العامة لطريقة منظمة وجيدة .